الأمن النيابية تكشف حسم قوانين التقاعد والخدمة وسد الفراغات الأمنية بالكامل



أكدت لجنة الأمن والدفاع النيابية، اليوم الخميس، المضي بتعديل قانوني الخدمة والتقاعد لوزارتي الداخلية والدفاع، فيما أكدت عدم وجود فراغ أمني بين قوات البيشمركة والجيش العراقي.

وقال عضو اللجنة النائب، شيروان الدوبرداني في تصريح تابعته المطلع، إن "لجنة الأمن والدفاع النيابية ماضية في تعديل قانوني الخدمة والتقاعد لوزارتي الداخلية والدفاع، وقد أُنجزت معظم المواد التي تحتاج إلى تغيير بما يخدم الضباط والمنتسبين في الوزارتين".

وأضاف أن "آخر استضافة للجنة شملت الأمين العام لوزارة الدفاع والقادة الأمنيين المعنيين وإدارة الضباط والمراتب ومدير عام الدائرة القانونية في وزارة الدفاع، إذ تم الاستماع إلى الملاحظات وأخذها من أجل أن يكون القانون بشكل جيد".

وبين أن "هناك لقاءً مع رئيس أركان الجيش بشأن الترقية وبعض الأمور الأخرى، وهناك حاجة إلى مزيد من اللقاءات والاجتماعات لإكمال قانوني الخدمة والتقاعد لوزارتي الداخلية والدفاع".

وأوضح، أنه "لا يوجد فراغ أمني في كركوك، وقد تم تشكيل اللواء الأمني الثاني ومقره التون كوبري، كما أن القوات المشتركة سدت الفراغ الموجود بين قوات البيشمركة والجيش العراقي"، لافتاً إلى أن "هناك تنسيقاً عالياً في منطقة مخمور وسهل نينوى، إضافة إلى وجود لجان مشتركة".

وفي ملف التسليح، أشار إلى أن "الحكومة تحتاج الى دفاعات جوية والتي تتطلب مبالغ عالية، وأن هناك عقداً سابقاً مع كوريا الجنوبية وهو متوقف على ما يقارب 500 مليون دولار، لغرض جلب الدفاعات الجوية"، مبينا أنه "ننتظر الشهرين المقبلين لكي تكون هناك موازنة لدعم وزارة الدفاع، سواء في تسليح الدفاع الجوي أو تسليح القوات العراقية الأخرى الموجودة على أرض الواقع".